الأصل: فرنسي

تقرير حول التجارة بين الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي
الملخص التنفيذي

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

البند رقم 5:

اسطنبول –الجمهورية التركية، 20–23 نوفمبر 2016

الفهرس

	الصفحة
I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي	3
II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	7
الملاحق	20

الملخص التنفيذي

I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي

أ. الاقتصاد العالمي بين سنتي 2015 و2017

شهد الاقتصاد العالمي بين سنتي 2016 و2017 نوعا من الانتعاش نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي في الدول الصناعية وفي الصين، وتحسن النتائج في باقي الدول الناشئة الكبرى وانتعاش الاستثمار العالمي في قطاع التصنيع.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2017، لم يساعد هذا الوضع من تحسين نمو الاقتصاد العالمي الذي سجل نسبة 3,2% في سنة 2016 قبل أن يرتفع إلى 3,6% في سنة 2017. ويفسر هذا الوضع، من بين أمور أخرى، بالانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة بنسبة 2,2% مثل منطقة الأورو واليابان والدول الناشئة من آسيا وروسيا نتيجة استخدام المخزون وارتفاع الإنتاج في مجال التصنيع.

ويلاحظ أن النمو يتسارع في أوروبا واليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الظروف المالية المواتية في هذه البلدان، التي تتوجه نحو تطبيع سياستها النقدية وتخفيض التضخم من أجل زيادة القدرة على الصمود، والإنتاجية والاستثمار.

فعلى سبيل المثال، لا يزال النمو في الصين والأسواق الآسيوية الناشئة الأخرى قويا، أما الوضع في العديد من الدول المصدرة للمواد الأساسية في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة وأفريقيا جنوب الصحراء فقد عرف بعض التحسن.

من ناحية أخرى، تعرف الدول المتقدمة تسارعا كبيرا في النمو في سنة 2017، مع نشاط أقوى في الولايات المتحدة (التحفيز المالي وانخفاض الضرائب) وفي كندا ومنطقة اليورو واليابان.

وفي البرازيل، أتاح استقرار الصادرات وانتعاش الطلب المحلي للاقتصاد استعادة النمو في الربع الأول من سنة 2017. وحافظت المكسيك على زخمها في النمو رغم حالة عدم اليقين المرتبط بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتشديد السياسة النقدية خلال السنتين الماضيتين. وقد ساهم انتعاش الطلب المحلي والأجنبي في تسجيل قفزة في النمو في روسيا وتركيا.

ب- التجارة العالمية

- حسب بيانات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2017، عرفت التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 2,4% سنة 2016 بحجم مماثل لسنة 2009، وذلك نتيجة ضعف النمو في كل من الدول المتقدمة والناشئة والبلدان النامية. ويرتبط تباطؤ نمو التجارة في البلدان الناشئة بانخفاض الاستثمار وتعديل المخزون. أما في البلدان النامية، فيرتبط الضعف المستمر لنمو التجارة بالتراجع الذي طال أمده في التجارة الصينية والانكماش الحاد في الواردات في بعض الدول المصدّرة للسلع الأساسية التي تواجه مشاكل في الاقتصاد الكلي، ولاسيما في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا جنوب الصحراء ورابطة الدول المستقلة.

– خلال النصف الأول من سنة 2017، تسارع نمو التجارة العالمية بشكل ملحوظ، نتيجة انتعاش الطلب العالمي وخاصة النفقات الرأسمالية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع نمو التجارة العالمية إلى حوالي 4% في سنة 2017، وعلى المدى المتوسط، أي بزيادة نقطة واحدة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ووفقا لبيانات 2017 لمنظمة التجارة العالمية، تراجع نمو حجم تجارة السلع العالمية في سنة 2016 ليستقر في نسبة 1,3%، مقابل 2,6% في سنة 2015 نتيجة تقلب مناخ الاقتصاد العالمي، والسياسات التجارية للدول (انخفاض الإنفاق الاستثماري) وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

وفي سنة 2016، ارتفع متوسط حجم تجارة السلع بشكل طفيف من حيث الحجم ولكنه تراجع من حيث القيمة بسبب انخفاض أسعار الصادرات والواردات.

صاحب ضُعف نمو التجارة العالمية في سنة 2016 انخفاضا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2,3% بسعر السوق، مقابل 2,7% خلال السنة الفارطة ومتوسط سنوي قدره 2,8% منذ سنة 1980. وعموما، فإن نمو التجارة أكثر تقلبا من نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، على الرغم من أنهما يرتفعان وينخفضان في نفس الوقت.

وفي سنة 2017، من المتوقع أن يرتفع جزئيا، ولكن استمرار تراجع نمو التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يبقى مصدر قلق.

- تميز الربع الأول من سنة 2017 بالاضطرابات المالية التي أثرت على الصين وشركائها التجاريين الإقليميين مع تزايد المخاوف من الانكماش الاقتصادي الحاد وانخفاض قيمة العملة.

تراجع نمو التجارة العالمية خلال الربع الثاني من سنة 2017، بعد نمو قوي جدا خلال الربع الأول من سنة 2017، وارتفع خلال الربع الثالث نتيجة ارتفاع الطلب المحلي للدول المتقدمة. وفي الواقع، واصل استثمار الشركات في الولايات المتحدة نموه جزئيا، نظرا للانتعاش الذي شهده قطاع الطاقة. أما في منطقة اليورو واليابان، فإن استقرار الاستهلاك الخاص، والاستثمار والطلب الخارجي قد حفز النمو الإجمالي خلال النصف الأول من سنة 2017.

❖ **الصادرات**

قدرت الصادرات العالمية من السلع بنحو 15.460 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، مسجلة انخفاضا بنسبة 3,3% مقارنة مع سنة 2015، نتيجة انخفاض صادرات المحروقات والمنتجات المعدنية (−14%) في سنة 2016.

وسجلت الصادرات ارتفاعا طفيف بنسبة 1,4% في الدول المتقدمة و1,3% في الدول النامية.

غير أن هذا الانخفاض كان أقل مما كان عليه في سنة 2015 (−36%). وعرفت صادرات المواد المصنعة انخفاضا طفيفا (−2%)، بينما ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية بشكل طفيف (+1%). في سنة 2016، بلغ إجمالي صادرات المواد المصنعة 11.200 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل أزيد من 70% من إجمالي الصادرات العالمية.

سجلت جميع المناطق انخفاضا في صادرات السلع في سنة 2016، حيث سجلت أوروبا أدنى مستوى من الانخفاض (−0,3%) ورابطة الدول المستقلة (−16,2%) أعلى مستوى من الانخفاض. أما فيما يخص الواردات، سجلت أوروبا ارتفاعا طفيفا (0,2%) في حين سجلت جميع المناطق الأخرى انخفاضا.

وقد ارتفعت صادرات أوروبا وارداتها بشكل أسرع من مما هو في أمريكا الشمالية، والتي ظلت مستقرة عموما منذ بداية سنة 2015.

وعلى الرغم من ارتفاع صادراتها وارداتها من السلع في سنة 2016، كانت أمريكا الشمالية مسؤولة إلى حد كبير عن تراجع نمو التجارة خلال السنة الماضية.

❖ **الواردات**

في سنة 2016، ارتفعت واردات الدول المتقدمة بنسبة 2,0% في حين سجلت واردات الدول النامية ركودا عند نسبة 0,2%.

انخفضت واردات الدول النامية بنسبة 3% خلال الربع الأول من سنة 2016، قبل أن تنتعش خلال الربع الثاني وتعود إلى مستواها السابق في نهاية السنة. وفي المقابل، ظلت واردات الدول المتقدمة ضعيفة طوال السنة.

ومن حيث الواردات، تفوقت آسيا بكثير على المناطق الأخرى (مع نمو بنسبة 2,6%).

ولم تساهم أمريكا الشمالية سوى بـ 0,1 نقطة مئوية في نمو الواردات العالمية بنسبة 1,2% في سنة 2016. وهو رقم قليل بكثير مما كان عليه في سنة 2015، حيث أضافت واردات أمريكا الشمالية 1,2 نقطة مئوية لنمو الواردات العالمية بنسبة 2,9%، بما يعادل 42% من الارتفاع الاجمالي.

وقد كانت آسيا وأوروبا المنطقتين الوحيدتين اللتان قدمتا مساهمة إيجابية مهمة للطلب العالمي من الواردات في سنة 2016، حيث سجلت أوروبا 1.6 نقطة مئوية (بما يعادل 39% من إجمالي الارتفاع) وآسيا نسبة 1.9 نقطة مئوية (بما يعادل 49% من إجمالي الارتفاع).

ومن بين جميع فئات المواد الأولية، سجلت أسعار المحروقات أكبر نسبة من الانخفاض في سنة 2016 بنسبة 16,5% على أساس سنوي. كما سجلت المواد الزراعية انخفاضا ضئيلا (−5,7%) والمعادن (−5,4%). من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف (1,3%). وبشكل عام، انخفضت أسعار المواد الأساسية بحوالي

10% في سنة 2016. وهو أقل بكثير من الانخفاض بنسبة 35% المسجل في سنة 2015، وخاصة بالنسبة للبلدان المنتجة للموارد التي استمرت عائدات صادراتها في الانخفاض حتى وإن كان بشكل بطيء.

ومنذ بداية سنة 2016، استقرت أسعار النفط وعرفت انتعاشا جزئيا، ولكن من غير المحتمل أن تعود إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل بضع سنوات ما دام مخزون النفط مرتفع في الاقتصاديات الكبرى.

❖ **تجارة الخدمات**

ظلت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية مستقرة تقريبا (0,1%) في سنة 2016، بلغ مجموعها 4.770 مليار دولار أمريكي، بما يعادل انخفاضا حادا بنسبة 5,5٪ في سنة 2015، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

سجلت جميع المناطق مستويات نمو مماثلة، وكانت أفضل النتائج في آسيا (0,9%).

وكان أضعف مكوّن للخدمات هو النقل، الذي يعكس تغيرات تجارة السلع. وبالتالي فإن صادرات خدمات النقل، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتجارة السلع، قد انخفضت بنسبة 4,7% في سنة 2016 لتصل إلى 853 مليار دولار أمريكي، بعد انخفاض بنسبة 9,5٪ في سنة 2015. وكانت أكبر مستويات الانخفاض في أفريقيا (−9%) وآسيا (−7%). أما الشرق الأوسط فهو المنطقة الوحيدة التي شهدت نموا إيجابيا مدفوعا بارتفاع صادرات خدمات النقل.

من جهة، انخفضت الصادرات العالمية من خدمات الشحن البحري بنسبة 13% في سنة 2016 نتيجة فائض القدرة في قطاع النقل البحري وضعف الطلب بعد ركود الاقتصاد. وعلى وجه الخصوص، شهد النقل البحري للشحنات الجافة أسوأ سنة على الإطلاق. حيث ظلت أسعار الشحن البحري منخفضة بشكل استثنائي، قبل أن ترتفع مرة أخرى خلال الربع الأخير من سنة 2016، وذلك نتيجة ارتفاع الطلب.

وقد عانت خدمات النقل البحري والجوي من تباطؤ التجارة نتيجة الركود الاقتصادي وفائض القدرة.

– وعلى الرغم من مخاوف الأمن والسلامة والمشاكل الصحية في مناطق كثيرة من العالم، ارتفعت العائدات العالمية من السفر بنسبة 2%، وهو ما يفسر ارتفاع بنسبة 3,9% في عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم. وارتفعت الصادرات العالمية من السفر بنسبة 2% في سنة 2016 لتصل إلى 1.205 مليار دولار أمريكي. وتقيس هذه الصادرات نفقات المسافرين من سلع وخدمات أثناء إقامتهم في الخارج. وعلى الرغم من استمرار مشاكل الصحة والسلامة في مناطق كثيرة من العالم، سجل عدد السياح الوافدين الدوليين 1,235 مليون وافد في سنة 2016.

– ارتفعت صادرات باقي أنواع الخدمات بشكل متواضع خلال السنة الفارطة، ولاسيما صادرات الخدمات التجارية الأخرى (0,9%)، وهي الفئة التي تشمل الخدمات المالية.

وارتفعت الصادرات العالمية من باقي الخدمات التجارية بنسبة 1% في سنة 2016، لتصل إلى 2.584 مليار دولار أمريكي، مقابل انخفاض قدره 5% في سنة 2015. وقد تم تسجيل انخفاض كبير في رابطة الدول المستقلة، وأمريكا

الجنوبية والوسطى. وسجلت مناطق الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا أقوى نمو في سنة 2016 (+5%)، وذلك بفضل ارتفاع صادرات خدمات المعلوميات وخدمات البحث والتطوير.

وشكلت خدمات المعلوميات (المرتبطة بالأجهزة والبرمجيات وخدمات معالجة البيانات) نحو 72% من صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي بما يعادل 353 مليار دولار أمريكي.

من جهة أخرى، تم تسجيل تراجع في صادرات الخدمات التجارية في نهاية سنة 2016 نتيجة تقلص تجارة الخدمات في أوروبا، حيث ظلت الصادرات والواردات في أمريكا الشمالية وآسيا مستقرة إلى حد ما خلال تلك الفترة.

II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ- مخطط العمل العشري الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي (OCI 2025)

ساهم مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2005-2015) الذي نفذته جميع المؤسسات التابعة للمنظمة والدول الأعضاء تحت إشراف الأمانة العامة، في تحقيق الهدف المحدد من قبل القادة والمتمثل في بلو غ حصة 20% في سنة 2015.

وخلال مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة الذي تم عقده في أبريل 2016 بإسطنبول، الجمهورية التركية، تمت المصادقة على مخطط عمل عشري جديد يهدف إلى بلوغ حصة 25% من إجمالي التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بحلول سنة 2025 (OCI 2025) والذي يشمل الفترة 2016-2025.

وفي هذا الصدد، بادرت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بعقد اجتماع سنوي للتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في كل شهر ديسمبر ابتداء من سنة 2015.

وخلال الاجتماع الأول في ديسمبر 2015، تم إنشاء لجنتين فرعيتين: اللجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار (TISC) تحت إشراف المركز الإسلامي لتنمية التجارة، واللجنة الفرعية حول تنمية القطاع الخاص والتمويل تحت إشراف إدارة تعبئة الموارد والتعاون التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.

وعقدت اللجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار اجتماعين (16-17 مارس 2016 بمراكش و6 مارس 2017 بالدار البيضاء) لفائدة المؤسسات المكلفة بالشؤون الاقتصادية والتجارية في المملكة المغربية واجتماعين فنيين في جدة بمقر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل تنسيق أنشطة المؤسسات الأعضاء (27 مايو 2016 و9 فبراير 2017). ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار في فبراير 2018 بالدار البيضاء.

وقد تم تقديم خمسة مشاريع متكاملة وهي: تنمية الصناعة الحلال، ومبادرة الشباك الموحد وتسهيل التجارة، وتطوير المنتجات الاستراتيجية؛ تنمية الاستثمار ودعم وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء وتنمية القطاع الخاص والمشاريع الصغرى والمتوسطة. كما تم إعداد مذكرات المفاهيم ومصفوفة الأنشطة المتكاملة للمؤسسات بين سنتي 2017 و2019.

ب- التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي

شهدت حصة التجارة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية انخفاضا بين سنتي 2015 و2016 نتيجة تقلب أسعار المواد الأساسية وضعف خطوط التمويل البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، ووجود حواجز تعريفية وغير تعريفية أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين.

حيث بلغت نسبة التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 9,3% في سنة 2016 مقابل 10,3% في سنة 2015 من التجارة العالمية بما يعادل انخفاضا بنسبة 10%.

انتقلت التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي من 3,4 تريليون دولار أمريكي سنة 2015 إلى 3 تريليون دولار أمريكي سنة 2016، أي بما يعادل انخفاضا بنسبة 12,7%.

الرسم البياني 1: تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالمليار دولار أمريكي بين سنتي 2010 و2016

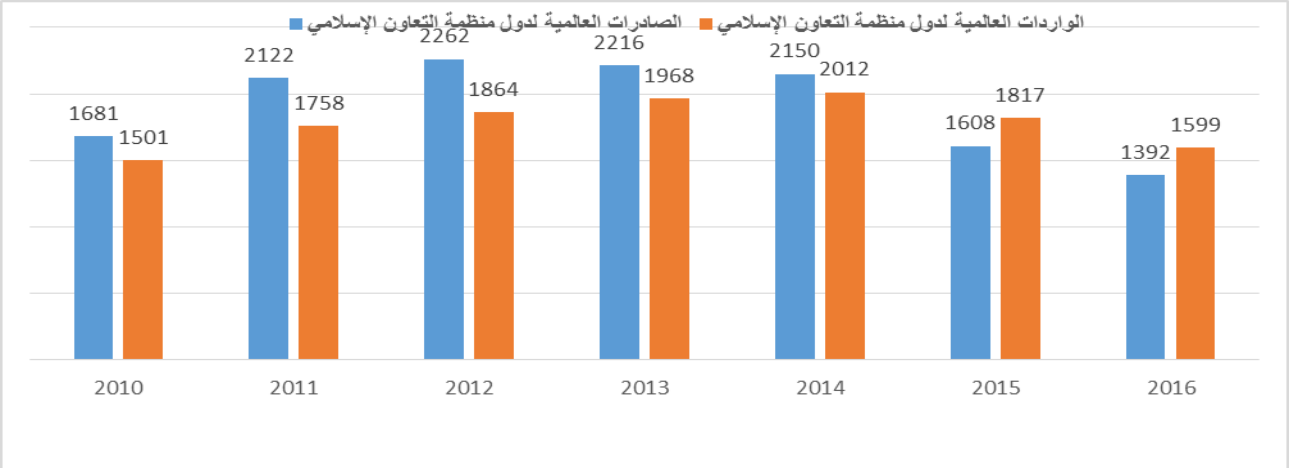

يفسر هذا الوضع بتراجع التجارة الخارجية بما لا يقل عن 5 مليارات دولار للدول التالية: الإمارات العربية المتحدة (-82 مليار دولار أمريكي)، تركيا (-56 مليار دولار أمريكي)، مصر (-36 مليار دولار أمريكي) ، باكستان (-26 مليار دولار أمريكي)، المغرب (-19 مليار دولار أمريكي)، الجزائر (-17 مليار دولار أمريكي)، إيران (-17 مليار دولار أمريكي)، لبنان (16 مليار دولار أمريكي)، الأردن (-12 مليار دولار أمريكي)، بنغلاديش (-11 مليار دولار أمريكي)، اليمن (-7 مليار دولار أمريكي)، أفغانستان (-6 مليار دولار أمريكي)، تونس (-6 مليار دولار أمريكي)، وسوريا (-5 مليار دولار أمريكي)، وذلك على الرغم من ارتفاع تجارة بعض الدول الأعضاء مثل: العربية السعودية (+35 مليار دولار أمريكي)، وقطر (+25 مليار دولار أمريكي)، وماليزيا (+21 مليار دولار أمريكي)، والعراق (+16 مليار دولر أمريكي)، وكازاخستان (+11 مليار دولار أمريكي)، والكويت (+10 مليار دولار أمريكي)، وإندونيسيا (+9 مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (+7 مليار دولار أمريكي).

أما أهم الدول الفاعلة في التجارة الخارجية للدول الأعضاء في سنة 2016 فهي: الإمارات العربية المتحدة التي سجلت 461,2 مليار دولار أمريكي، بما يعادل نسبة 15,4% من إجمالي تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها ماليزيا

(358 مليار دولار أمريكي، 12%)، ثم تركيا (341 مليار دولار أمريكي، 11,4%)، العربية السعودية (315 مليار دولار أمريكي، 10,5%)، إندونيسيا (280 مليار دولار أمريكي، 9,4%)، إيران (110 مليار دولار أمريكي، 3,7%)، قطر (89 مليار دولار أمريكي، 3%)، مصر (81 مليار دولار أمريكي، 2,7%)، الجزائر (77 مليار دولار أمريكي، 2,6%) والعراق (77 مليار دولار أمريكي، 2,6%). وقد حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة نسبة 73,2% من التجارة العالمية للدول الأعضاء بما يعادل قيمة 2,2 تريليون دولار أمريكي.

الرسم البياني 2: أهم الدول الفاعلة في التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2016 بالمليار دولار أمريكي

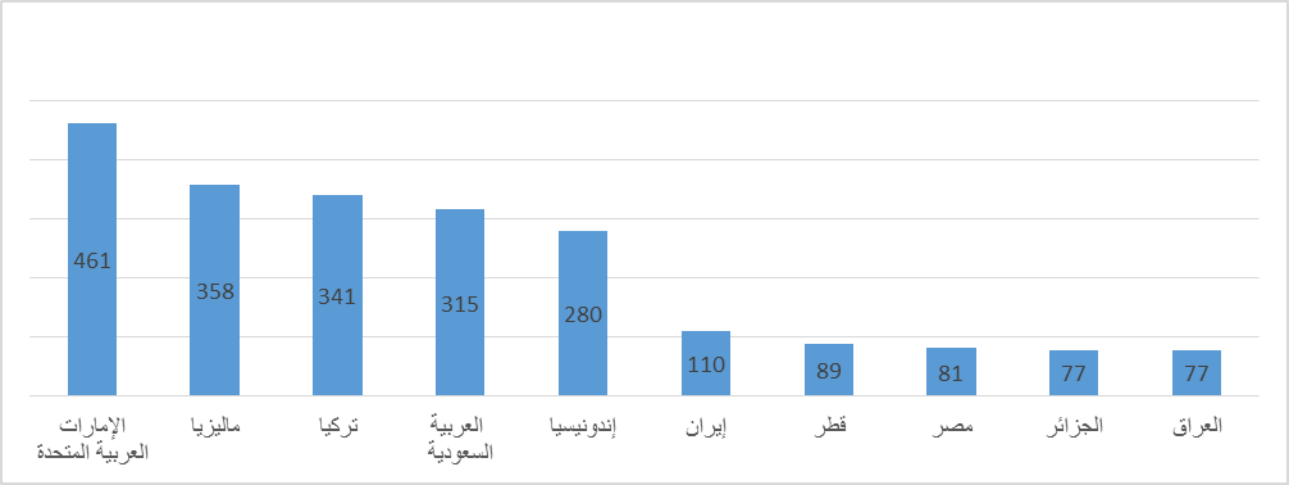

أهم المنتجات التي تم تداولها هي: منتجات مصنعة مختلفة (28%)، المواد الغذائية وآليات ومعدات النقل والمحروقات المنجمية (19%) لكل منها، والمواد الكيميائية (9%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (6%).

الرسم البياني 3: بنية تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي (متوسط 2011-2016) بالنسب %

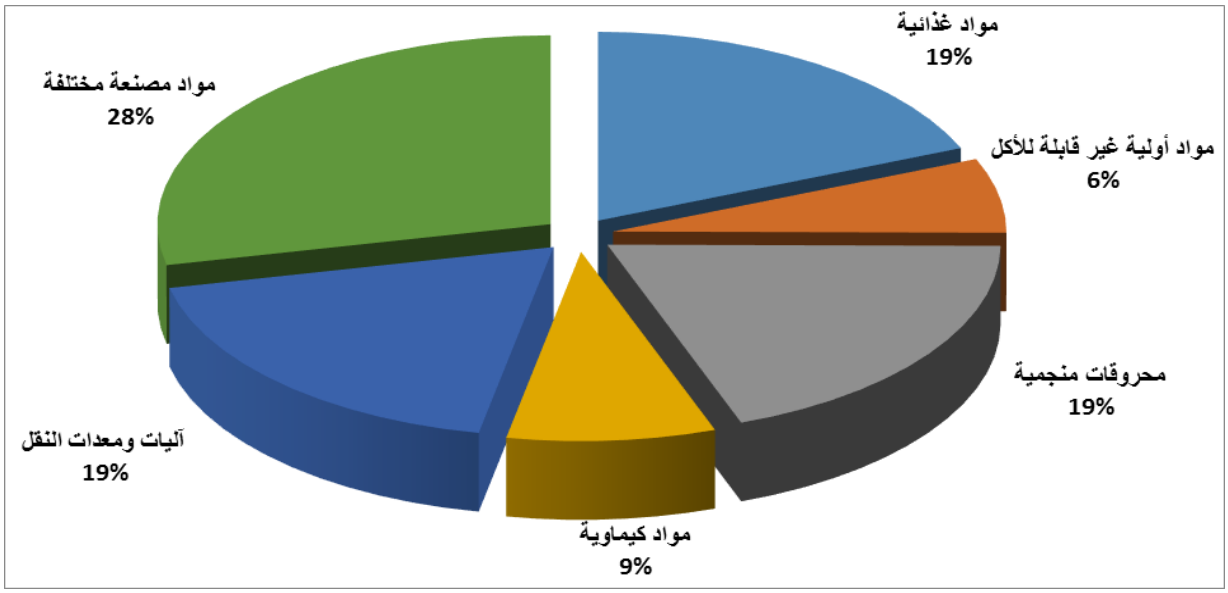

ج- تجارة خدمات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفقا لبيانات الأونكتاد في أكتوبر 2017، بلغت التجارة العالمية من الخدمات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2016 قيمة 807,8 مليار دولار أمريكي مقابل 822,30 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 وهو ما يعادل تراجعا بنسبة 1,8%. وتمثل تجارة الخدمات 27% من إجمالي التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتتكون هذه التجارة من 24,3% من خدمات النقل تليها خدمات السفر (26,5%) ثم الخدمات الأخرى (49,2%).

وتتكون باقي الخدمات التجارية من قطاع التمويل والتأمين والبناء (80%)، و11% من خدمات الاتصالات والمعلوميات، و6% من الخدمات الحكومية و2% من الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

أهم الدول الفاعلة في مجال الخدمات التجارية هي: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا وتركيا وإندونيسيا وقطر والكويت ومصر ولبنان وإيران. حيث حققت هذه الدول العشر مجتمعة نسبة 72,50% من إجمالي التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2016.

د- التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

بلغ الحجم الإجمالي للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (الصادرات والواردات) 556,3 مليار دولار أمريكي سنة 2016 مقابل 694,2 مليار دولار أمريكي سنة 2015 أي بما يعادل انخفاضا بنسبة 20% تقريبا. وانتقلت حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي من 20,3% في سنة 2015 إلى 18,7% في سنة 2016، بما يعادل انخفاضا بنسبة 8%.

ويعزى هذا الانخفاض في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، من بين أمور أخرى، إلى تراجع التجارة نحو دول منظمة التعاون الإسلامي، نظرا لتقلب أسعار المواد الأساسية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتغير البيئة الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث سجلت الدول التالية انخفاضا في تجارتها البينية: إيران (−44 مليار دولار أمريكي)، باكستان (−27 مليار دولار أمريكي)، العراق (−25 مليار دولار أمريكي)، أفغانستان (−9 مليار دولار أمريكي)، بنغلاديش (−9 مليار دولار أمريكي)، عمان (−8 مليار دولار أمريكي)، اليمن (−7 مليار دولار أمريكي)، الأردن (−5 مليار دولار أمريكي)، سوريا (− 4 مليار دولار أمريكي)، المغرب (−4 مليار دولار أمريكي)، لبنان (−4 مليار دولار أمريكي)، وتونس (−3 مليار دولار أمريكي).

بينما سجلت باقي الدول ارتفاعا في تجارتها البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2015 و2016، وهي: الإمارات العربية المتحدة (+66 مليار دولار أمريكي)، تركيا (+38 مليار دولار أمريكي)، العربية السعودية (+29 مليار دولار أمريكي)، إندونيسيا (+12 مليار دولار أمريكي)، البحرين (+8 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (+7 مليار دولار أمريكي)، قطر (+6 مليار دولار أمريكي) وكازاخستان (+5 مليار دولار أمريكي).

الرسم البياني 4: تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بالمليار دولار أمريكي بين سنتي 2010 و2016

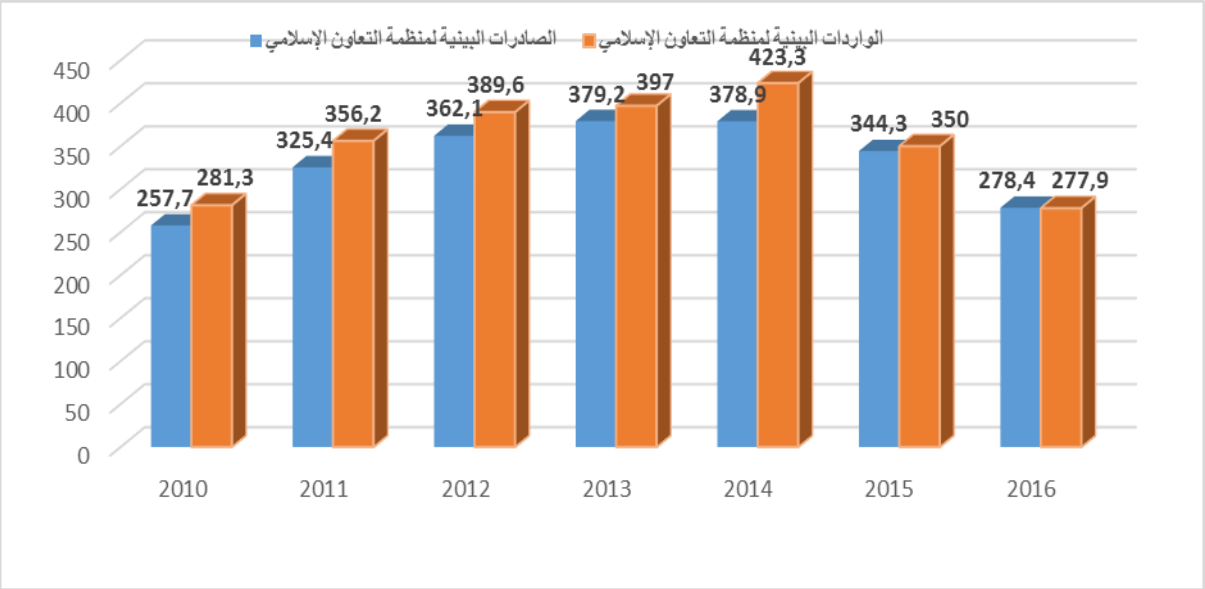

أهم الدول الفاعلة في التجارة البينية في سنة 2016 هي: الإمارات العربية المتحدة التي سجلت 99,7 مليار دولار أمريكي بما يعادل 18% من التجارة البينية، تليها تركيا (64 مليار دولار أمريكي، 11,6%)، العربية السعودية (54 مليار دولار أمريكي، 9,8%)، ماليزيا (35 مليار دولار أمريكي، 6,3%)، اندونيسيا (35 مليار دولار أمريكي، 6,3%)، إيران (32 مليار دولار أمريكي، 5,8%)، مصر (24 مليار دولار أمريكي، 4,3%)، عمان (22 مليار دولار أمريكي، 4%)، باكستان (20 مليار دولار أمريكي، 3,6%)، وقطر (16 مليار دولار أمريكي، 3%).

حققت هذه البلدان العشر مجتمعة نسبة 72,4% من التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما مجموعه 403 مليار دولار أمريكي.

الرسم البياني 5: أهم الدول الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2016 (بالمليار دولار أمريكي)

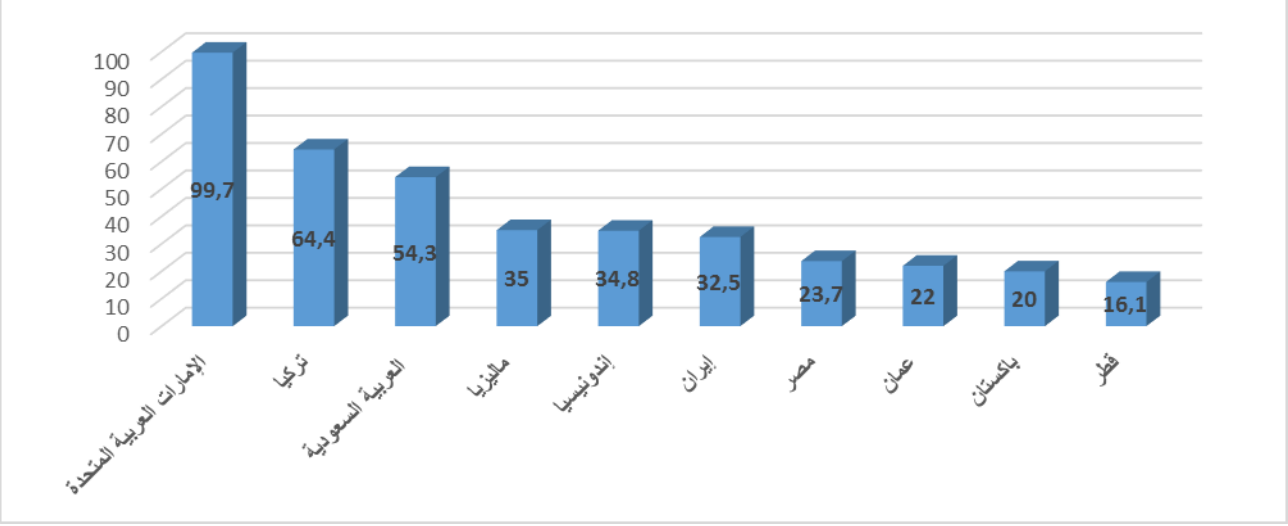

أهم المواد المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: المواد المصنعة المختلفة والمحروقات المنجمية 27% لكل منهما من الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تليها المواد الغذائية 21%، الآليات ومعدات النقل والمواد الكيماوية 11% لكل منهما، مواد أولية غير قابلة للأكل 3%.

الجدول 1: تطور التجارة الخارجية والبينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (2010-2016)

بالمليار دولار أمريكي وبالنسب %

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	التطور 2015/ 2016	التطور 2010/ 2016
الصادرات العالمية	1.680,77	2.122,48	2.261,77	2.215,79	2 149,80	1 608,43	1 391,73	-13,47%	-17,20%
الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	257,71	325,41	362,10	379,15	378,91	344,25	278,38	-19,13%	8,02%
الحصة	15,33%	15,33%	16,01%	17,11%	17,63%	21,40%	20,00%	-6,54%	30,45%
الواردات العالمية	1.501,35	1.757,68	1.864,24	1.968,29	2 012,45	1 816,58	1 599,44	-11,95%	6,53%
الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	281,29	356,17	389,58	396,98	423,34	349,98	277,94	-20,58%	-1,19%
الحصة	18,74%	20,26%	20,90%	20,17%	21,04%	19,27%	17,38%	-9,80%	-7,25%
الحجم الإجمالي للتجارة	**3.182,12**	**3.880,16**	**4.126,01**	**4.184,08**	**4 162,25**	**3 425,01**	**2 991,17**	**-12,67%**	**-6,00%**
حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	**539,00**	**681,58**	**751,68**	**776,13**	**802,25**	**694,23**	**556,32**	**-19,87%**	**3,21%**
صافي التجارة البينية	**269,50**	**340,79**	**375,84**	**388,07**	**401,125**	**347,115**	**278,16**	**-19,87%**	**3,21%**
حصة التجارة البينية	**17,03%**	**17,80%**	**18,45%**	**18,64%**	**19,33%**	**20,33%**	**18,69%**	**-8,09%**	**9,72%**

في سنة 2016، سجلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية 39 %من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تلتها بلدان آسيا (28%)، ثم دول الشرق الأوسط (22%)، ثم دول افريقيا جنوب الصحراء (6%) ثم دول اتحاد المغرب العربي (5%).

الرسم البياني 6: **التوزيع الجغرافي للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2016 بالنسب %**

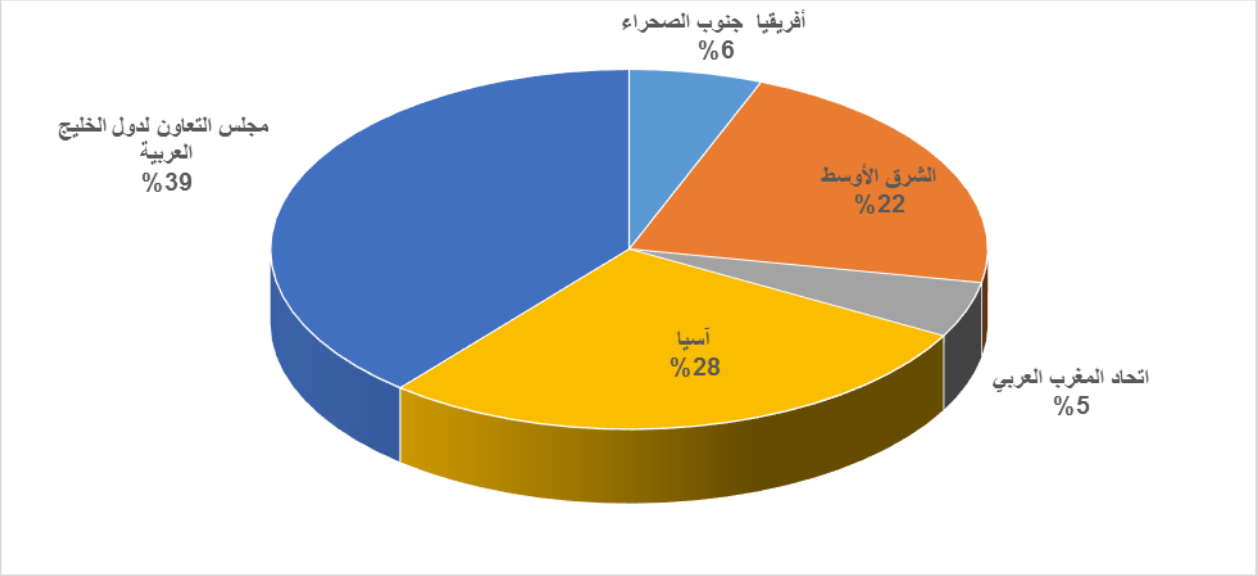

في سنة 2016، حققت حوالي 26 دولة حصة 25% من التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، التي أوصى بها مخطط العمل العشري الجديد (OCI–2025) وهي حسب الترتيب التنازلي: السودان (68,94% من تجارته مع دول منظمة التعاون الإسلامي)، أفغانستان (63,03%)، اليمن (62,49%)، غامبيا (58,38%)، الصومال (58,17%)، سوريا (55,88%)، عمان (45,33%)، توغو (44,27%)، طاجيكستان (43,43%)، جيبوتي (42,43%)، الأردن (39,89%)، بنين (39,08%)، البحرين (37,85%)، مصر (36,72%)، لبنان (36,64%)، السنغال (34,48%)، مالي (34,33%)، سيراليون (32,32%)، الإمارات (28,47%)، باكستان (28,10%)، قيرقيزيا (28,09%)، النيجر (28%)، إيران (27,98%)، القمر الاتحادية (25,64%)، كوت ديفوار (25,02%) وأوزبكستان (24,60%).

لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي، يتعين على مؤسسات ودول منظمة التعاون الإسلامي أن تقوم بتنفيذ خطة العمل العشري (OCI 2025) من خلال أنشطة لجانها الفرعية وخاصة منها المتعلقة بتأهيل الكفاءات، والمشاركة في المعارض العامة والمعارض الدولية وتظاهرات الأعمال، وخاصة تلك التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، مع تخفيف إجراءاتها المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمار البيني لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. من جهة أخرى، يعد تنويع العرض القابل للتصدير ضرورة لتنمية التجارة والاستثمار فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

ومن المهم أيضا أن تشارك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفعالية في أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المكلفة بتنمية التجارة البينية مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد توحيد المقاييس والمعايير للبلدان الإسلامية وفي مشاريع الكومسيك في إطار تمويل المشاريع.

هـ- الأدوات والمبادرات التي وضعتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

في إطار تنمية الدول الأعضاء، تم اتخاذ عدة مبادرات ولاسيما في مجال تسهيل التجارة فيما يتعلق بالبنيات التحتية للطرق والمطارات خلال الفترة 2010–2016 والتي فاقت نسبة النمو 10% ولاسيما في الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إيران، مصر، بروناي دار السلام، الكويت، السنغال، سريراليون، المالديف، بوركينا فاسو، الجزائر، العربية السعودية، لبنان، المغرب، تشاد، طاجيكستان، إندونيسيا، والكاميرون.
ووفقا لبيانات الأونكتاد، فقد عملت باقي الدول على التحسين من معدل الربط البحري بأكثر من 25% بين سنتي 2005 و2016 وهي: المالديف، البحرين، توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، سيراليون، المغرب، وكوت ديفوار. وقد تحسن متوسط معدل الربط البحري للدول الأعضاء بنسبة 18,6% بين سنتي 2005 و2016.

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى وهي:

- ✓ التقديم والمعالجة الإلكترونية للمعاملات التجارية: ألبانيا، العربية السعودية، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي، بوركينا فاسو، الكاميرون، فلسطين، القمر الاتحادية، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، الأردن، كازاخستان، مالي، ماليزيا، المالديف، المغرب، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، فلسطين، قطر، السنغال، سيراليون، السودان، سورينام، سوريا، طاجكستان، توغو، تونس، تركيا واليمن؛
- ✓ إنشاء شبابيك موحدة وطنية: ماليزيا، إندونيسيا، المغرب، بروناي، تركيا، السنغال، مصر، الإمارات العربية المتحدة، تونس، أذربيجان، بوركينا فاسو، بنين، الكاميرون، بنغلاديش، غامبيا، الأردن، موزمبيق، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، سيراليون، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، كازاخستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، كوت ديفوار، توغو، لبنان، غويانا، السودان، إيران، عمان، غابون، نيجيريا، الجزائر، ليبيا، ألبانيا، المالديف، النيجر، مالي، موريتانيا وسورينام؛
- ✓ تحسين مؤشر الأداء اللوجستيكي بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: سيراليون، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، مصر، بروناي، إيران، الكويت، السنغال، الجزائر، لبنان، المغرب، إندونيسيا، قطر، المالديف، السعودية من خلال تشييد بنى تحتية لوجستية جديدة خلال هذه الفترة من أجل تحسين المعاملات التجارية الدولية؛
- ✓ تحسين أداء الجمارك بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، تركيا، سيراليون، ماليزيا، لبنان، بروناي، مصر، القمر الاتحادية، قطر، باكستان، الجزائر، مصر، إندونيسيا، بوركينا فاسو والجزائر لأن الهيئات الحكومية قد استثمرت بشكل كبير في معدات الجمارك الوطنية (الماسحات الضوئية، إدارة المخاطر، ...)؛
- ✓ تحسين البنية التحتية الوطنية بما يفوق 15% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إيران، مصر، بروناي، الكويت، السنغال، سيراليون، المالديف، بوركينا فاسو، الجزائر، المملكة العربية السعودية، لبنان المغرب، تشاد وطاجيكستان التي استثمرت في تحسين الطرق والموانئ والمطارات الدولية لتعزيز حركة البضائع والأشخاص؛
- ✓ تحسين المسافة الفاصلة عن الحدود بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: في بعض الدول مثل: أوزبكستان، طاجيكستان، تشاد، كازاخستان، توغو، النيجر، سيراليون، قيرقيزيا، بوركينا فاسو، بنين، كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، أوغندا ومالي لتسهيل التجارة عبر الحدود من هذه الدول، والتي معظمها غير الساحلية مع شركائها التجاريين؛
- ✓ تحسين معدل الربط البحري للبلدان الساحلية بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: المالديف، البحرين،

توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، المغرب، كوت ديفوار، باكستان، المملكة العربية السعودية، ماليزيا وسورينام والذي يشير إلى أن مختلف الحكومات قد بذلت جهودا من أجل الرفع من مستويات الخدمة البحرية مع الشركاء التجاريين؛

- ✓ إنشاء هيئات تنمية التجارة وتشجيع الاستثمار في عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تسهل الاتصال المباشر بين رجال الأعمال من دول منظمة التعاون الإسلامي والتي طورت وسائل لتشجيع التصدير والاستثمار من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حسب مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business لسنة 2016، فإن الدول الرئيسية التي تتوفر على أفضل مؤشر للتجارة عبر الحدود فيما يتعلق باحترام المواعيد والتكلفة والحصول على الوثائق هي: ألبانيا، ماليزيا، الأردن، تركيا، عمان، سورينام، القمر الاتحادية، مالي، قيرقيزيا وفلسطين.

تم بين سنتي 2006 و2016 تطبيق أزيد من 2500 إصلاح من طرف الدول من بينها 750 إصلاح من دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تسهيل حسن سير اقتصاديات دول العالم. ومن بين هذه الإصلاحات، يمكن أن نذكر 97 تدبيرا بخصوص تسهيل التجارة عبر الحدود لدول منظمة التعاون الإسلامي، ومعظمها من البلدان التالية مع ثلاثة إصلاحات على الأقل: بنين، مصر، الأردن، مالي، أوغندا، باكستان، جيبوتي، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، موريتانيا، أوزبكستان، السنغال، تونس وألبانيا.

و- أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال تنمية التجارة البينية

يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها التي ستساهم في الرفع من حصة التجارة البينية إلى نسبة 25% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2025.

إن تنفيذ اتفاقية بريتاس وتعميم إنشاء الشباك التجاري الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإنشاء مرصد الحواجز غير التعريفية بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة سيساهم في التخفيف من حدة الحواجز التي تعوق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة ندوات للتعريف بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين وذلك في بلدان الخليج العربي وشمال إفريقيا، خاصة في العربية السعودية وعمان والكويت وليبيا والمغرب وبوركينافاسو في إطار التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وفي منظمة التعاون الاقتصادي بالتعاون مع الكومسيك وقسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في سورينام بمشاركة غويانا في يونيو 2015، وفي الدار البيضاء في مارس 2016 لفائدة الدول

الأفريقية بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ومؤخرا في عمان لفائدة أطر دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية في أبريل 2016.

وسوف تساهم هذه الأنشطة في تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. حاليا، وقعت 41 دولة على الاتفاقية وصادقت عليها 31 دولة من بينها؛ كما وقعت على اتفاقية بريتاس 33 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها، وتم التوقيع على قواعد المنشأ من قبل 32 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها. وقدمت 13 دولة فقط قوائمها بشأن السلع الخاضعة للتفكيك الجمركي إلى لجنة المفاوضات التجارية.

من جهة أخرى، منذ إنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة، قام هذا الأخير بتنظيم 15 معرضا تجاريا عاما وأزيد من 50 معرضا متخصصا وما يقارب 20 منتدى للأعمال وعددا كبيرا من لقاءات البيع والشراء ومئات من الندوات والورشات التدريبية في مجال التجارة الدولية وفي أواخر سنة 2013 مركزا للأعمال من أجل النهوض بالتجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مايو 2016 بالرياض على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنتدى الثاني لهيئات تنمية التجارة (OPC)، ومنتدى وكالات تشجيع الاستثمار (API) لدول منظمة التعاون الإسلامي والمنتدى الثالث لهيئات تنمية التجارة بالدار البيضاء في أكتوبر 2017 وورشة حول الحواجز غير التعريفية للتجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي وذلك من أجل تحديد الحواجز التي تعرقل التجارة والاستثمار بين هذه الدول والبحث عن حلول من أجل التفكيك التدريجي لهذه الحواجز. وفي هذا الصدد، وفي هذا الصدد، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة موقعا خاصا بهيئات تنمية التجارة الذي من شأنه أن يساعد على الحصول على المعلومات التجارية مباشرة من دول منظمة التعاون الإسلامي (http://tpo.oicinvest.org/)، وموقعا آخر للحواجز غير التعريفية للتجارة على الرابط التالي: (http://ntb.icdt-oic.org/survey). وقد تم إرسال معلومات بخصوص تسجيل الدخول وكلمة السر لجميع هيئات تنمية التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل التسجيل وتحديث معلوماتها التجارية.

من جهة أخرى، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية العديد من الندوات حول دور أنظمة الشباك الموحد في تسهيل التجارة البينية وإمكانية العمل فيما بينها من أجل تخفيض مدة وتكلفة الصفقات عبر الحدود وذلك بالدار البيضاء ودبي بين 2015 و2017.

وعلى الصعيد الثنائي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بعثات رجال الأعمال السعوديين والماليزيين والإندونيسيين والباكستانيين على التوالي بين 2015 و2017 بالدار البيضاء من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين هذه دول منظمة التعاون الإسلامي.

كما نظم المركز خلال سنة 2017 منتدى منظمة التعاون الإسلامي وآسيا وأفريقيا بكوالالمبور في سبتمبر 2017 بالتعاون مع مركز الأعمال الماليزي ولقاء المصدرين والمستوردين للمواد الصيدلانية والخدمات الطبية بين الدول الأفريقية والعربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأبيدجان يومي 2و3 نوفمبر 2017 بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وسوف يكون من المهم الرفع من تحسين الربط البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال إنشاء خطوط بحرية بين الدول الأفريقية والآسيوية والخليجية وتوعية الدول الأعضاء من أجل إنشاء شبابيك تجارية موحدة ودراسة إمكانية العمل فيما بينها من أجل تنمية التجارة البينية لدول المنظمة.

من ناحية أخرى، تم الترحيب بتفعيل اتفاقية تسهيل التجارة (AFE) لمنظمة التجارة العالمية منذ 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد كانت آخر البلدان التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هي: رواندا وعمان وتشاد والأردن وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا وبروناي (12 سبتمبر 2017)، ليصل إجمالي عدد حالات المصادقة إلى 122 من بين 164 عضو في منظمة التجارة العالمية.

ومن بين الدول الأعضاء التي صادقت على هذه الاتفاقية، يمكن أن نذكر 27 دولة وهي: ماليزيا والنيجر وتوغو، وباكستان، وغويانا، وكوت ديفوار، وبروناي، ومالي، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وألبانيا، وكازاخستان، والعربية السعودية، وأفغانستان، والسنغال، والبحرين، وبنغلاديش، والغابون، وقيرقيزيا، وموزمبيق، ونيجيريا، وعمان، وتشاد، والأردن، وسيراليون، وقطر، وغامبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن 99 بلدا قد قاموا بالإشعار بالفئة (أ) بما فيها 30 دولة من منظمة التعاون الإسلامي.

حسب بيانات منظمة التجارة العالمية في 19 سبتمبر 2017، قامت 28 دولة بالإشعار بالفئة (ب) و21 دولة بالإشعار بالفئة (ج) من الاتفاقية. ولم يتم الإشعار بالفئات بالفئات "ج" و "ب" سوى من طرف ست دول فقط وهي ألبانيا وتشاد وغويانا وموزامبيق ونيجيريا وباكستان.

ونشير إلى أن 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي هي أعضاء أيضا في منظمة التجارة العالمية وأن أفغانستان قد انضمت إليها في 29 يوليو 2016. وتوجد إحدى عشرة دولة أعضاء منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بين 2015 و2016 بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ندوات للتعريف باتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تشجيع الدول على المصادقة على الاتفاقية، والإشعار بفئاتها (أ – ب – ج) والمساهمة في تنمية التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع بقية العالم.

ز – استمرار الحواجز التعريفية وغير التعريفية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها لتعزيز التجارة البينية والحد من الحواجز، لا تزال هناك العديد من الحواجز.

وفقا لدراسة حديثة أجراها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ترتبط الصعوبات التي تواجه الشركات المصدرة بالخدمات الجمركية (76%)، تليها الخدمات اللوجستية والجوانب القانونية بنسبة 33% لكل منهما. أما الصعوبات المالية فتنحصر في نسبة 10% من الحالات فقط.

ونذكر هذه الصعوبات كما يلي:

- الصعوبة الأولى هي الخدمات اللوجستية، بما في ذلك النقل بين الدول. تعد تكاليف النقل (الشحن) مرتفعة جدا بين الموانئ الأفريقية. وأحيانا تطرأ اختلالات في النقل البري للسلع بين هذه الدول أو تتوقف لعدة أشهر لأسباب سياسية.
- الصعوبات المالية بما في ذلك التمويل المسبق، وتأمين /ضمان الصادرات وخصوصا الدفع. وصعوبة صرف العملة القادمة من البلدان الأفريقية. ويشكل وجود عملات مختلفة تحديا.
- بيروقراطية الجهات المكلفة بتسهيل وصول المنتجات إلى السوق.
- ارتفاع الضرائب على دخول السلع في البلدان المصدّرة.
- وعلى الرغم من كون الدول توجد في نفس الفضاء الإقليمي، غير أنها تنهج تدابير تقيد الصادرات، ولا تقبل أبدا أن يتم نقل منتجاتها عبر الحدود سوى من قبل شركات النقل الوطنية التابعة لبلدانها، وبمجرد وصول السلع إلى أراضيها تفرض البيع بشكل إلزامي إلى من يتعاملون معهم.
- الحصول على تصاريح الاستيراد
- شروط التصدير فيما يتعلق بالحصول على وثائق من قبل [هيئات حكومية معنية].
- المصادقة على شهادة المنشأ. بالإضافة إلى عدم الاعتراف ببعض شهادات المنشأ تحمل رمز SH من نسخة سابقة.
- مدد النقل غير محددة.
- حالات سيئة من التعبئة والتغليف.
- تردد وامتناع الناقل في كثير من الأحيان للتوجه نحو بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- الطعن في قيمة المنتج.

- طول مدة التفتيش والمراقبة.

وبالنسبة للمكان الذي تواجه فيه هذه الصعوبات، 75% من الأشخاص الذين شملهم البحث يُجمعون على أنهم يواجهونها في الخارج، مقابل 58% ممن يلقون اللوم على السلطات والمنظمات المعنية في بلدانهم.

ومن بين الحلول المقترحة من قبل الشركات يمكن أن نذكر ما يلي:

– تشجيع التجارة البينية وتنسيق الإجراءات بين الدول لتسهيل المبادلات التجارية.

– تعزيز البنوك وتشجيعها على تسهيل المعاملات لفائدة المصدّرين.

– توفير الخدمات الجمركية وتسهيلها لفائدة الفاعلين.

– تعزيز إدارة ومراقبة الوكلاء المشارِكين في عملية التصدير.

– تحسين ظروف النقل بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

– تكليف غرف التجارة بمزيد من المسؤولية حتى تتمكن من القيام بنفسها ببعض المهام المتعلقة بالتصدير.

– تقليل التكاليف المتعلقة بالتصدير.

– تقليل عدد حالات المراقبة وتسهيلها. على سبيل المثال، استخدام الماسحات الضوئية لتفعيل المراقبة وتبسيط مرور البضائع.

عند الاستيراد، تتعلق الصعوبات بالمنتجات المستوردة التي تتطلب الحصول على ترخيص أو موافقة، أي منتجات جديدة غير منصوص عليها في التسميات الجمركية في البلد المستورد.

الملاحق

الجدول 1: صادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالمليون دولار أمريكي)

	2015			2016			
COUNTRY	TO OIC Countries (1)	Total Exports (2)	1/2 in %	TO OIC Countries (3)	Total Exports (4)	3/4 in %	الـــدول
AFGHANISTAN	335,03	571,40	58,63%	348,33	611,43	56,97%	أفغانستان
ALBANIA	93,36	1 929,66	4,84%	43,32	1 962,12	2,21%	ألبانيا
ALGERIA	4 549,06	34 795,95	13,07%	3 382,27	29 992,10	11,28%	الجزائر
AZERBAIJAN	2 620,74	16 586,24	15,80%	1 762,03	9 143,13	19,27%	أذربيجان
BAHRAIN	7 055,81	13 846,08	50,96%	7 193,02	12 892,35	55,79%	البحرين
BANGLADESH	1 494,63	29 924,64	4,99%	1 505,20	30 195,28	4,98%	بنغلاديش
BENIN	480,32	992,98	48,37%	229,70	409,75	56,06%	بنين
BRUNEI	460,17	6 352,66	7,24%	378,25	5 220,56	7,25%	بروناي دار السلام
BURKINA FASO	257,63	2 177,50	11,83%	213,79	2 437,13	8,77%	بوركينا فاسو
CAMEROON	498,85	4 248,97	11,74%	431,00	3 215,93	13,40%	الكامرون
CHAD	65,92	2 024,58	3,26%	240,47	1 582,47	15,20%	تشاد
COMOROS	3,93	32,19	12,21%	1,62	16,15	10,06%	القمـــر الاتحادية
COTE D'IVOIRE	3 095,03	11 844,76	26,13%	2 988,69	11 846,38	25,23%	كوت ديفوار
DJIBOUTI	543,03	599,64	90,56%	125,35	347,69	36,05%	جيبوتي
EGYPT	9 798,27	21 119,71	46,39%	12 003,67	22 507,39	53,33%	مصر
GABON	310,47	6 470,65	4,80%	136,67	6 025,75	2,27%	الغابون
GAMBIA	4,97	106,65	4,66%	124,36	154,05	80,73%	غامبيا
GUINEA	224,17	1 969,69	11,38%	385,00	2 918,06	13,19%	غينيا
GUINEA BISSAU	83,43	285,55	29,22%	32,36	337,08	9,60%	غينيا بيساو
GUYANA	18,79	1 285,83	1,46%	21,77	1 452,63	1,50%	غويانـا
INDONESIA	20 589,65	150 392,59	13,69%	18 324,03	144 489,80	12,68%	أندونيسيا
IRAN	13 087,87	65 670,12	19,93%	8 724,68	46 744,85	18,66%	ايران
IRAQ	2 924,13	50 987,64	5,73%	3 072,38	46 422,41	6,62%	العراق
JORDAN	4 124,34	7 832,98	52,65%	3 703,09	7 509,08	49,31%	الأردن
KAZAKHSTAN	5 591,05	41 849,84	13,36%	4 182,70	36 775,32	11,37%	كازخستان
KUWAIT	10 608,94	55 161,62	19,23%	6 039,34	41 786,27	14,45%	الكويت
KYRGYZSTAN	933,56	1 441,47	64,76%	464,72	1 435,16	32,38%	قرقيزيا
LEBANON	1 897,02	2 952,42	64,25%	1 557,97	2 976,59	52,34%	لبنان
LIBYA	1 670,25	10 761,43	15,52%	1 631,06	6 530,60	24,98%	ليبيا
MALAYSIA	20 055,25	200 210,87	10,02%	19 779,90	189 414,07	10,44%	ماليزيا
MALDIVES	1,63	206,50	0,79%	1,00	139,59	0,72%	مالديف
MALI	163,16	904,36	18,04%	821,81	2 847,59	28,86%	مالي
MAURITANIA	325,86	2 075,18	15,70%	178,21	1 622,76	10,98%	موريتانيا
MOROCCO	3 257,99	22 036,82	14,78%	3 445,28	22 858,29	15,07%	المغرب
MOZAMBIQUE	180,83	4 039,37	4,48%	94,85	3 338,96	2,84%	موزمبيق
NIGER	210,43	931,45	22,59%	330,82	927,24	35,68%	النيجر
NIGERIA	6 013,93	56 924,75	10,56%	3 405,87	38 948,67	8,74%	نيجريا
OMAN	12 640,31	38 647,77	32,71%	7 585,70	26 775,73	28,33%	عمان
PAKISTAN	8 825,88	25 561,05	34,53%	4 948,94	20 533,79	24,10%	باكستان
PALESTINE	125,31	1 133,65	11,05%	99,92	937,02	10,66%	فلسطين
QATAR	10 593,51	77 971,08	13,59%	9 195,15	57 310,55	16,04%	قطر
SAUDI ARABIA	44 490,91	208 576,36	21,33%	31 551,81	174 903,51	18,04%	العربية السعودية
SENEGAL	1 267,56	2 611,67	48,53%	1 232,80	2 640,28	46,69%	السنغال
SIERRA LEONE	12,19	493,69	2,47%	178,95	509,38	35,13%	سيراليون
SOMALIA	728,04	785,06	92,74%	579,13	647,36	89,46%	الصومال
SUDAN	2 218,56	5 587,52	39,71%	2 211,23	2 598,73	85,09%	السودان
SURINAME	248,10	1 490,95	16,64%	476,77	1 235,28	38,60%	سورينام
SYRIA	12 330,42	12 500,31	98,64%	601,75	796,71	75,53%	سوريا
TAJIKISTAN	583,16	938,64	62,13%	390,37	809,08	48,25%	طاجيكستان
TOGO	851,44	1 730,34	49,21%	510,16	714,88	71,36%	توغو
TUNISIA	2 302,41	14 073,49	16,36%	1 992,46	13 575,13	14,68%	تونس
TURKEY	42 741,68	143 850,38	29,71%	41 232,47	142 529,58	28,93%	تركيا
TURKMENISTAN	2 091,61	10 378,57	20,15%	1 155,61	7 543,94	15,32%	تركمنستان
U.A EMIRATES	74 031,84	218 439,52	14,98%	64 130,67	189 397,12	33,86%	الامارات العربية المتحدة
UGANDA	339,49	2 267,01	33,89%	442,10	2 296,90	19,25%	أوغندة
UZBEKISTAN	2 716,00	6 553,40	41,44%	2 409,00	7 750,32	31,08%	أوزبكستان
YEMEN	1 479,61	3 290,04	44,97%	149,61	185,69	80,57%	اليمن
TOTAL	**344 247,54**	**1 608 425,22**	**21,40%**	**278 379,16**	**1 391 725,67**	**20,00%**	**المجموع**

الجدول 2: واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بالمليون دولار أمريكي)

COUNTRY	2015			2016			
	From OIC Countries (1)	Total Imports(2)	1/2 in%	From OIC Countries (3)	Total Imports(4)	3/4 in %	الـــــدول
AFGHANISTAN	5 449,01	7 722,87	70,56%	4 532,05	6 558,91	69,10%	أفغانستان
ALBANIA	468,52	4 320,22	10,84%	480,75	4 669,29	10,30%	ألبانيا
ALGERIA	4 996,87	51 803,07	9,65%	5 159,68	47 090,68	10,96%	الجزائر
AZERBAIJAN	2 249,36	10 759,14	20,91%	1 677,40	8 531,74	19,66%	أذربيدجان
BAHRAIN	3 119,73	16 377,63	19,05%	2 936,00	14 748,54	19,91%	البحرين
BANGLADESH	5 741,13	39 476,02	14,54%	6 154,90	41 260,53	14,92%	بنغلاديش
BENIN	1 003,86	7 813,57	12,85%	581,09	2 630,16	22,09%	بنين
BRUNEI	793,93	3 229,08	24,59%	666,84	2 664,46	25,03%	بروناي دار السلام
BURKINA FASO	1 126,58	2 979,78	37,81%	684,08	3 350,67	20,42%	بوركينا فاسو
CAMEROON	1 582,24	7 254,55	21,81%	1 500,29	5 744,93	26,11%	الكامرون
CHAD	277,13	967,77	28,64%	179,00	649,73	27,55%	تشاد
COMOROS	96,41	274,13	35,17%	72,55	175,96	41,23%	القمـــر الاتحادية
COTE D'IVOIRE	3 694,18	9 532,21	38,75%	2 284,65	9 208,27	24,81%	كوت ديفوار
DJIBOUTI	1 526,95	5 186,59	29,44%	753,46	1 543,95	48,80%	جيبوتي
EGYPT	13 108,81	69 788,20	18,78%	11 674,25	58 052,63	20,11%	مصر
GABON	530,22	3 427,49	15,47%	248,45	2 411,62	10,30%	الغابون
GAMBIA	218,57	1 069,09	20,44%	111,78	310,25	36,03%	غامبيا
GUINEA	420,45	6 906,75	6,09%	364,76	2 235,22	16,32%	غينيا
GUINEA BISSAU	63,97	329,73	19,40%	88,40	254,59	34,72%	غينيا بيساو
GUYANA	52,72	2 185,74	2,41%	108,43	1 624,99	6,67%	غويانا
INDONESIA	10 782,89	141 694,80	7,61%	16 525,34	135 652,80	12,18%	أندونيسيا
IRAN	42 445,74	87 576,81	48,47%	23 753,56	63 684,38	37,30%	ايران
IRAQ	20 863,94	45 356,34	46,00%	10 320,09	30 312,60	34,05%	العراق
JORDAN	6 622,84	20 474,91	32,35%	5 852,39	19 207,04	30,47%	الأردن
KAZAKHSTAN	2 796,54	19 435,96	14,39%	2 185,65	25 174,78	8,68%	كازخستان
KUWAIT	8 644,73	31 907,18	27,09%	7 758,99	31 465,85	24,66%	الكويت
KYRGYZSTAN	1 476,57	4 068,08	36,30%	941,57	3 957,16	23,79%	قرقيزيا
LEBANON	3 274,36	18 068,79	18,12%	3 917,34	18 705,28	20,94%	لبنان
LIBYA	4 372,06	13 964,52	31,31%	1 318,75	6 587,78	20,02%	ليبيا
MALAYSIA	17 245,88	176 174,60	9,79%	15 242,83	168 375,23	9,05%	ماليزيا
MALDIVES	461,73	1 784,00	25,88%	596,44	2 127,97	28,03%	مالديف
MALI	997,14	4 281,09	23,29%	1 530,71	3 845,40	39,81%	مالي
MAURITANIA	807,50	3 463,87	23,31%	544,10	2 173,84	25,03%	موريتانيا
MOROCCO	5 539,54	37 545,67	14,75%	5 243,92	41 696,10	12,58%	المغرب
MOZAMBIQUE	362,71	11 105,71	3,27%	763,54	6 690,11	11,41%	موزمبيق
NIGER	400,73	1 830,21	21,90%	378,21	1 860,69	20,33%	النيجر
NIGERIA	4 227,44	58 359,32	7,24%	2 290,63	31 702,10	7,23%	نيجريا
OMAN	13 900,66	34 571,17	40,21%	14 405,38	23 110,77	62,33%	عمان
PAKISTAN	25 327,14	64 558,87	39,23%	15 082,23	46 998,27	32,09%	باكستان
PALESTINE	737,57	5 363,27	13,75%	824,29	5 597,29	14,73%	فلسطين
QATAR	7 104,99	32 610,46	21,79%	6 944,23	32 060,07	21,66%	قطر
SAUDI ARABIA	24 148,93	170 623,63	14,15%	22 737,10	140 172,24	16,22%	العربية السعودية
SENEGAL	1 213,80	5 595,35	21,69%	1 219,73	5 477,91	22,27%	السنغال
SIERRA LEONE	832,22	1 325,91	62,77%	284,67	964,82	29,50%	سيراليون
SOMALIA	1 278,19	2 790,32	45,81%	636,75	2 369,05	26,88%	الصومال
SUDAN	3 006,37	8 413,44	35,73%	2 989,10	5 662,30	52,79%	السودان
SURINAME	35,15	1 823,86	1,93%	30,03	1 174,22	2,56%	سورينام
SYRIA	15 134,47	18 444,87	82,05%	2 212,56	6 107,56	36,23%	سوريا
TAJIKISTAN	1 414,29	4 677,68	30,23%	1 450,03	3 754,77	38,62%	طاجيكستان
TOGO	584,75	10 469,92	5,59%	294,62	1 715,64	17,17%	توغو
TUNISIA	4 704,05	20 222,50	23,26%	2 879,23	19 487,21	14,77%	تونس
TURKEY	22 406,82	207 206,51	10,81%	23 178,33	198 618,24	11,67%	تركيا
TURKMENISTAN	3 946,39	8 196,60	48,15%	1 560,04	5 208,69	29,95%	تركمنستان
U.A EMIRATES	36 763,86	259 938,29	14,14%	35 600,05	271 755,15	23,07%	الامارات العربية المتحدة
UGANDA	1 163,48	5 528,12	21,05%	1 114,31	4 830,09	13,10%	أوغندة
UZBEKISTAN	2 338,57	11 858,52	19,72%	1 825,93	10 128,36	18,03%	أوزبكستان
YEMEN	5 627,82	10 967,32	51,31%	3 246,43	7 311,11	44,40%	اليمن
TOTAL	**349512,50**	**1813682,09**	**19,27%**	**277937,91**	**1599440,01**	**17,38%**	**المجموع**